



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● "دويتشه بنك" الاقتصاد المصري سينمو ٥,٥% العام المالي الحالي^١.

- أشار تقرير صادر عن "دويتشه بنك"، إلى إن تأثير قيود كورونا في مصر مازالت محدودة وكذلك تأثيرها على النشاط الاقتصادي، لكن الاقتصاد قد يواجه بعض الضغوط إذا فرضت إجراءات احترازية أكثر صرامة، وأرجع التقرير النمو القوي في الربع الأول من العام المالي الحالي، والذي سجل ٩,٨%، إلى أثر سنة الأساس المواتي وتعافى الطلب الخاص وزيادة الاستثمارات العامة.
- وأضاف أن صافي الصادرات ساهم بشكل إيجابي في النمو بصفة عامة، إذ تكشف البيانات الشهرية للميزان التجاري للسلع أن نمو الصادرات فاق الزيادة في الواردات خلال الربع الأول من العام المالي، وعلى صعيد الإنتاج تحسن الناتج الصناعي، كما تحسن أيضاً مؤشر مديري المشتريات رغم أنه مازال في طور الانكماش بما يعنى أن النشاط الصناعي مازال تحت ضغط عدم اليقين المتعلق بفيروس كورونا.
- وتوقع "دويتشه بنك" استمرار توسع الاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة، أخذاً في الاعتبار الاستثمارات العامة والنشطة لتحديث خطوط السكك الحديدية وأنظمة المترو، والنمو في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي تمثل جزءاً من خطة الإصلاح الهيكلي، بالإضافة إلى التحسن في السياحة وازدياد الطلب ومعدلات التصدير الذي من شأنه أيضاً أن يدعم هذا النمو.
- وأشار إلى إن هناك إمكانية لانخفاض معدلات النمو للربع الرابع من العام المالي الحالي في ظل غياب أثر سنة الأساس المواتي، لكن على مستوى العام بأكمله رجح أن يكون النمو في حدود ٥,٥% خلال العام المالي الحالي وهي نفس التوقعات التي نشرها البنك في ديسمبر.
- وأضاف أن التضخم العام في المدن ارتفع تدريجياً من ٤,٣% على أساس سنوي في يناير ٢٠٢١ إلى ٥,٩% في ديسمبر من العام نفسه، ولكنه لا يزال أقل من نقطة المنتصف لمستهدفات البنك المركزي بين ٥ و٩%.
- أوضح أن الزيادة في الضغوط التضخمية خلال العام الماضي كانت بسبب مزيج من العوامل المحلية والعالمية، لكن الزيادة في التضخم بصفة عامة كانت واسعة النطاق وطالت بنود متعددة، وهو ما جاء متسقاً مع زيادة التضخم الأساسي من ٣,٦% في يناير إلى ٦% في ديسمبر، وتوقع أن يسجل التضخم في المتوسط ٧,١% خلال النصف الأول من ٢٠٢٢، على أن يظل في نطاق مستهدفات البنك المركزي خلال العام وينتهي بالقرب من نقطة المنتصف.
- وعلى صعيد السياسة النقدية، توقع دويتشه بنك أن يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة بنسبة ١% خلال ٢٠٢٢ بواقع ٥,٥% في الربع الثاني ومثلها في الربع الرابع.
- وأشار إلى إن البنك المركزي ظل حذراً خلال ٢٠٢١ وفضل تثبيت أسعار الفائدة حفاظاً على جاذبية مصر لمستثمرى المحافظ المالية في ظل غياب الإيرادات السياحية، معتبراً أن هذا النهج الحذر يدعم موقف مصر في الوقت الحالي، إذ أن المركزي ليس بحاجة للتدخل نحو رفع مستوى الفائدة على المدى القصير، في حين أن أقرانه في المنطقة بدأوا بدورة تشديد نقدي.
- وذكر أنه مع الارتفاع التدريجي للضغوط التضخمية تراجعت الفائدة الحقيقية من ٣,٧% بداية ٢٠٢١ إلى ٢,٢% في الوقت الحالي، وفي ظل دخول معظم الزيادة في التدفقات لمحافظ الأوراق المالية تزامناً مع الإدراج في مؤشر جى بي مورجان، فإن الفصول المقبلة قد تشهد تدفقات مالية أقل، مما يعنى حاجة مصر لتشديد السياسة النقدية تدريجياً لجذب المزيد من استثمارات الأجانب في الديون المصرية.
- وأضاف البنك، أنه من الممكن أن تكون هناك حاجة للتشديد النقدي إذا قرر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بدء دورة تشديد نقدي أكثر قوة من الأسعار الحالية.
- وتوقع التقرير أن تظل ضغوط الإنفاق مرتفعة في العام المالي الحالي في ظل التزام الحكومة بشراء الأصول غير المالية لتواصل استراتيجيتها في زيادة الاستثمارات الموجهة لتطوير البنية التحتية، حيث شهد النصف الأول من

¹ <https://alborsaanews.com/2022/02/23/1512383>

العام المالي الحالي تجاوز عجز الموازنة المستهدفة عند ٦,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما دفع الحكومة لزيادة توقعاتها لعجز الموازنة خلال العام بالكامل إلى ٦,٩%، لكن التقرير يتوقع أن يتجاوز عجز الموازنة للعام المالي الحالي مستهدفات الحكومة حتى بعد مراجعتها وأن يسجل ٧,١% من الناتج المحلي الإجمالي.

- وأضاف أن تعتمد الحكومة المصرية على برنامج التوحيد المالي، والمستند على إصلاحات الضرائب وتحقيق فوائض أولية في خفض الدين العام كنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ٩٠% للعام المالي الحالي وإلى ٨٢,٥% للعام المالي ٢٠٢٥، وبالتبعية تستهدف خفض العجز المالي إلى ٦,١% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٣، مع اتجاه النمو نحو التحسن وانخفاض عبء الدين الحكومي، وتوقع تراجع العجز الكلي لموازنة مصر إلى ٦,٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٣.
- وأشار إلى إن عجز الحساب الجاري اتسع خلال العام المالي الماضي، لكنه سيتحسن على الأرجح في العام المالي الحالي، إذ بدأت إيرادات السياحة في التعافي بعد انخفاضها في العامين الماليين الماضيين، وظلت تدفقات المحافظ المالية قوية بفضل العوائد الحقيقية المرتفعة، وبفضل التعافي القوي للنمو الاقتصادي الذي ظل مرناً خلال حقبة الوباء، وتحسن إيرادات قناة السويس.
- وذكر أن هناك عدداً من العوامل التي قد تؤثر سلباً وتسبب ارتفاع عجز الحساب الجاري، أبرزها اضطراب العرض بسبب جائحة كورونا وارتفاع أسعار السلع والطاقة، لكنه نوه في نهاية التقرير إلى أن تحول مصر من مستورد صافي للنفط إلى مُصدر صافي للغاز دفع صادراتها البترولية للتحسن، وتوقع في ضوء جميع العوامل السابقة تراجع عجز الحساب الجاري إلى ٤,١% من الناتج المحلي الإجمالي.

● إشارات المؤسسات الدولية تؤكد أن الاقتصاد المصري على الطريق الصحيح^٢.

- شهد الاقتصاد المصري إشارات عديدة من المؤسسات الدولية خلال السنوات، وذلك عقب تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي ناجح تبعه برنامج إصلاح هيكلي، فضلاً عن صمود الاقتصاد المصري خلال جائحة كورونا، وتعكس تقارير المؤسسات الدولية التي تتسم بالحيادية وعدم المحاباة لأحد، الوضع الإيجابي للاقتصاد المصري وتؤكد أن الدولة تسير على الطريق الصحيح، وعلى رأس تلك المؤسسات صندوق النقد الدولي، والذي أكد أنه على الرغم من التداخيات السلبية للجائحة على الاقتصاد المصري وعلى اقتصاد العالم ككل، إلا أن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة وتنسيق وتوازن السياسات المالية والنقدية التي تقوم بها الحكومة منحت الاقتصاد المصري القدرة على احتواء الآثار السلبية والحد من تداعيات تلك الأزمة، والاستمرار في صدارة معدلات النمو بالمنطقة.
- وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن مصر تنصدر الأسواق الناشئة في معدل النمو الاقتصادي، وأنها الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تحقق نمواً اقتصادياً خلال عام ٢٠٢٠ في خصم الجائحة، وهذا ما أكدته وكالة "بلومبرج" فضلاً عن تصنيفها لمصر ضمن قائمة أسرع عشرة اقتصاديات تحقيقاً للنمو في العالم.
- وصنفت وكالة "فيتش" العالمية الجنيه المصري ضمن أفضل عملات الأسواق الناشئة أداءً في عام ٢٠٢٠، على الرغم من تراجع أغلب عملات الأسواق الناشئة.
- كما أكد صندوق النقد الدولي تحقيق مصر أكبر تراجع سنوي في معدل التضخم في الأسواق الناشئة عام ٢٠٢٠، كما أشارت وكالة "ستاندرد أند بورز" إلى تثبيت التصنيف الائتماني لمصر عن "B" مع توقعاتها لمصر بنظرة مستقبلية مستقرة على الرغم من تراجع العديد من دول المنطقة، بالإضافة إلى تثبيت وكالة "موديز" التصنيف الائتماني لمصر عن "B2" مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- وقامت وكالة "فيتش" بتثبيت التصنيف الائتماني لمصر عند "B+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأكدت وكالة فيتش أن الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها الحكومة المصرية ساعدت على تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وأشارت التقارير الدولية إلى أن الدولة المصرية منذ أزمة كورونا اتخذت العديد من القرارات التي ساهمت في استمرار عجلة التشغيل والإنتاج والبناء لتعكس مدى تعايش الحكومة مع الشعب وارتباطها به وحرصها عليه وعملها الدائم على تخفيف الأعباء عنه في كل مجالات ومناحي الحياة اليومية المختلفة بما في ذلك اعتبار صحة وسلامة المواطن على رأس أولويات عملها.
- وأصدرت وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة للإيكونوميست تقريراً توقعته فيه بأن تعاود معدلات النمو للاقتصاد المصري الارتفاع بحلول ٢٠٢٢، ليسجل ٥,٧% خلال ٢٠٢٤، مع تراجع عجز الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من «٢٠٢١/٢٠٢٥» ليسجل ١,٥% بحلول ٢٠٢٥، نتيجة زيادة فائض صادرات القطاع الخدمي، كذلك زيادة حصيلة الصادرات المصرية من الغاز والمواد غير الهيدروكربونية؛ بسبب انتعاش الطلب العالمي خلال الفترة ٢٠٢٢/٢٠٢٥.
- وأكد بنك «ستاندرد تشارترد»، أن مصر تُعد الدولة الوحيدة بمنطقة الشرق الأوسط، التي من المتوقع أن تستعيد

² <https://gate.ahram.org.eg/News/3141521.aspx>

معدلات النمو العالمية السائدة قبل الجائحة، لتُسجَل نسبة ٥,٥% من الناتج المحلي خلال العام المالي الجاري، ومن المتوقع أيضًا أن تصبح مصر بين أكبر ١٠ اقتصاديات على مستوى العالم في عام ٢٠٣٠، وتقفز وفقًا لمعدل الناتج المحلي الإجمالي من المرتبة الواحدة والعشرين إلى المرتبة السابعة عالميًا.

كما تتوقع مؤسسة «فيتش» أن يعاود الاقتصاد المصري تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط ليحقق معدل نمو حقيقيًا ٦% في العام المالي الجاري، مع عودة النشاط السياحي لمصر، وعودة الحركة التجارية إلى طبيعتها.

• سي آى كابيتال، الاحتياطي النقدي في مصر فرصة للتحوط ضد التقلبات العالمية^٣.

أشارت وحدة أبحاث بنك الاستثمار "سي اي كابيتال" أن إجمالي الاحتياطات النقدية الأجنبية الحالية في مصر تغطي الواردات لمدة تزيد عن ٨ شهور.

وأوضحت أن المعدلات المذكورة تتيح فرصة للتحوط ضد التقلبات العالمية التي تمثل صدمة للاقتصاد، وأن استمرار تحسن الحساب الجاري وارتفاع قدرة سداد الدين يمثلان متنفسا للعملة المحلية.

وأشارت إلى أن رؤيتها بشأن الاستقرار النسبي لسعر الصرف خلال العام الحالي مدعومة بتحسين قطاع السياحة المتوقع (١٠ مليارات دولار ارتفاعا من ٤,٩ مليار دولار) وتحويلات المصريين في الخارج (بنمو ١٠%) خلال عام ٢٠٢٢.

وترى مؤسسة "سي آى كابيتال" أن انخفاض الديون المستحقة خلال عام ٢٠٢٢ بقيمة ٥ مليارات دولار مقارنة مع ٢٠٢١ قد يخفف أي ضغط محتمل من خروج الاستثمارات من المحافظ، في ضوء انخفاض الإقبال العالمي على الاستثمار في أدوات الدين المحلي.

وتوقعت انخفاض عجز الحساب الجاري في مصر إلى قيمة تتراوح بين ٨ - ١٠ مليارات دولار خلال العام المالي ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ مقابل ١٨ مليارا في العام المالي السابق له بفضل ارتفاع إيرادات السياحة واستمرار زخم تحويلات المصريين في الخارج.

• "غولدمان ساكس" متفائل بالأسهم المصرية والعملات المرتبطة بالسياحة^٤.

يتوقع الخبراء الاستراتيجيون في "غولدمان ساكس" انتعاش السياحة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢، واضعين رهاناتهم الأكبر على البات التايلاندي والدولار النيوزيلندي والأسهم المصرية.

يتوقع بنك الاستثمار الأمريكي تحوّل الانتعاش الاقتصادي القائم على التصنيع إلى تعافٍ مدفوع بالترفيه والسياحة، مع عودة الزوار الأجانب إلى الشواطئ والجبال بعد نحو عامين قاسيين من جائحة كورونا.

وأشار كاماكشيا تريفيدي، الرئيس المشارك للعملات العالمية وأبحاث الأسواق الناشئة لدى "غولدمان ساكس": إلى أن "نعتمد أننا سنشهد تحوّلًا إلى تعافٍ مدفوع بالخدمات والسفر، وسيكون الترفيه جزءاً هاماً من ذلك بمجرد تلاشي أحدث موجات أوميكرون".

³ <https://almalnews.com/%d8%b3%d9%89-%d8%a2%d9%89-%d9%83%d8%a7%d8%a8%d9%8a%d8%aa%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d9%8a%d8%a7%d8%b7%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%82%d8%af%d9%8a-%d9%81%d9%8a/>

⁴ <https://www.asharqbusiness.com/article/30927>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- الأستاذة الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تستعرض مؤشرات الربع الثاني من العام المالي الحالي، وتعلن زيادة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ - ٢٠٢٠/٢٠٢١.

- استعرضت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مؤشرات أداء الاقتصاد المصري خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، مشيرة إلى أن الاقتصاد المصري شهد تحسن في الأداء الاقتصادي تحقيق معدل نمو بلغ ٨,٣% خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي، مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢% خلال الربع الثاني من العام الماضي، موضحة أن معدل النمو خلال النصف الأول من العام المالي الحالي بلغ ٩%، مضيفه أنه من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى ما بين ٦,٢% إلى ٦,٥% بنهاية العام الحالي ليكن من أعلى معدلات النمو التي تم توقعها حيث تخطى توقعات المؤسسات الدولية لمعدلات النمو خلال هذا العام.
- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، أن القطاعات كافة شهدت أداءً إيجابياً ليسجل قطاع السياحة نمو بنسبة ٦٣%، وقطاع الاتصالات نسبة ١٦,٧% نمو، إلى جانب تحقيق قطاع قناة السويس نسبة ١٣%، والصناعة نسبة ١٠%، وكذا ٨,٥% لقطاع التشييد والبناء، مع تحقيق قطاع الصحة ٥,٧% معدل نمو، والتعليم ٥,٥% موضحة كسر قطاع الزراعة لأول مره حاجز ٥%، موضحة أن قطاع السياحة حقق ١٠,٨% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي، والاتصالات ١٦,٥%، الصناعة التحويلية ١٥,٥%.
- وحول القطاعات الأكثر اسهاماً في الناتج أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى قطاعات الصناعة التحويلية، والتجارة والتجزئة، والزراعة، والأنشطة العقارية والاستخراجات، مشيرة إلى انخفاض معدل البطالة ليلعب ٧,٤% خلال الربع الثاني مقارنة بـ ٧,٥% خلال الربع السابق، متأثراً بانخفاض معدلات بطالة الذكور من ٥,٩% إلى ٥,٢%، وتابعت السعيد مشيرة إلى القطاعات التي ساهمت في معدلات التشغيل والتي تمثلت في قطاعات الزراعة في المركز الأول ثم التجارة والتجزئة، وقطاع التشييد والبناء، والصناعات التحويلية، والنقل والتخزين.
- وأعلنت الدكتورة / هالة السعيد، زيادة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩,٢% بنهاية عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، في ضوء إجراء عملية مراجعة بيانات الناتج في إطار نتائج التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨، موضحة أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية قامت بتدقيق بيانات الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية من خلال إجراء عملية مراجعة لأنشطة الناتج المحلي الإجمالي في ضوء نتائج التعداد الاقتصادي للمنشآت لعام ٢٠١٧/٢٠١٨، والذي نفذه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وتم إعلان نتائجه عام ٢٠٢٠، وذلك في إطار اهتمام الدولة المصرية بتطوير منظومة البيانات بشكل مستمر وبقدر عالي من الشفافية والدقة وإتباع المعايير الدولية في هذا المجال.
- وأكدت أن هذا التعداد هو الأكثر شمولاً مقارنة بالتعدادات السابقة حيث شمل نحو ٣,٧ مليون منشأة، حيث يغطي التعداد المنشآت العاملة في النشاطات الاقتصادية كافة شاملة القطاع العام/الأعمال والقطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي داخل المنشآت، موضحة أن إجمالي عدد العاملين بكافة المنشآت التي تضمنها التعداد بلغ نحو ١٣,٥ مليون مشغول.
- وأوضحت أن المراجعة استندت ليس فقط على بيانات التعداد الاقتصادي، بل أيضاً إلى بيانات بحث القوى العاملة لتقدير الجزء غير المنظور في الاقتصاد غير الرسمي خارج المنشآت وفقاً لمنهجيات موضوعية ومعتمدة، والصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية، مضيفه أن المراجعة تضمنت كذلك تدقيق لبيانات الهيئات الاقتصادية والحكومة العامة.
- وأوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن عملية المراجعة التي استغرقت ١٦ شهر كشفت عن تحقيق زيادة ملحوظة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٣٣١ مليار جنيه في عام التعداد ٢٠١٧/٢٠١٨، حيث بلغت قيمة الناتج ٤,٨ تريليون جنيه مقابل ٤,٤ تريليون جنيه قبل عملية المراجعة، بنسبة زيادة قدرها ٧,٥%.
- وأشارت إلى استحواد نشاط التشييد والبناء على النصيب الأكبر من قيمة الزيادة في الناتج في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بنحو ١٢١ مليار جنيه من إجمالي الزيادة في الناتج أي بأكثر من ثلث الزيادة في القيمة المعدلة للناتج، وذلك في ضوء ما شهده القطاع من طفرة ملحوظة نتيجة المشروعات القومية التي تنفذها الدولة في مجال الإسكان والطرق، وضح المزيد من الاستثمارات من قِبل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، متابعه أن قطاع الصناعة التحويلية (بدون تكرير البترول) ساهم بنحو ٦١ مليار جنيه من إجمالي الزيادة المحققة في الناتج.
- وأشارت أيضاً إلى التوزيع القطاعي للزيادة النسبية في الناتج، موضحة أن معظم الزيادة جاءت في قطاعات التشييد والبناء بنسبة ٣٧%، تلاه قطاع الصناعة بنسبة ١٨%، والتعليم والصحة بنسبة ٩,٤% والخدمات الاجتماعية الأخرى بنسبة ٨,٨%، والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال بنسبة ٨,٨% وقطاع النقل والتخزين بنسبة ٦% والكهرباء بنسبة ٤%، متابعه أن تلك القطاعات ساهمت بنحو ٩٢% من قيمة الزيادة في الناتج في عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

- وأوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن تعداد ٢٠١٧/٢٠١٨ ساهم بالنصيب الأكبر في تعديل قيمة الناتج خاصة مع تطوير المنهجية المستخدمة وذلك مقارنة بتعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٢/٢٠١٣، متابعه أن النتائج الحالية لهذا التعداد كانت أفضل وأكثر دقة وشمولاً مقارنة بالتعدادات السابقة.
- واستعرضت عددًا من أهم نتائج المراجعة مشيرة إلى أن مساهمة القطاع غير الرسمي بلغت ٣٠% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى مساهمة القطاع الخاص الرسمي بنسبة ٣٤% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى مساهمة القطاع العام بنسبة ٣٦% من الناتج المحلي الإجمالي.
- وأوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن جهود تدقيق حسابات الناتج المحلي هي عملية مستمرة تقوم على تطبيق أفضل الممارسات والمنهجيات الدولية في حساب الناتج وسد الفجوات في البيانات باستخدام أحدث الوسائل الفنية والتكنولوجية والاستفادة الكاملة من المسوح الميدانية التي ينفذها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، متابعه أنه من المتوقع أن تُثمر هذه الجهود عن مرحلة أخرى من عملية المراجعة والتدقيق بنهاية العام الحالي، مضيفه أنه من المتوقع كذلك أن يسهم الانتهاء من عملية الميكنة لبعض القطاعات كالضرائب والجمارك والسجل التجاري في تدقيق بيانات الناتج.
- **وزراء التخطيط والتنمية الاقتصادية والتربية والتعليم والفني والسياحة والآثار والتجارة والصناعة يشهدون مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التخطيط ومشروع قوى عاملة مصر لإنشاء أول منصة لمجالس المهارات القطاعية في مصر^٦.**
- شهدت مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومشروع قوى عاملة مصر الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لإنشاء أول منصة لمجالس المهارات القطاعية في مصر، وذلك بحضور ممثلي الهيئات والجهات وشركاء التنمية من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، وتتضمن مذكرة التفاهم الاتفاق على عدد من أوجه التعاون التنموي المهمة والتي تتعلق برفع كفاءة سوق العمل وتنمية المهارات والتمكين الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المحافظات وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى أن مصر أطلقت البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي استكمالاً للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي الذي أطلق عام ٢٠١٦، وكان من أهم التحديات وقت تطبيق البرنامج استدامة النمو، وتعظيم القيمة الخاصة بالقطاعات الإنتاجية وهو ما يعزز من قدرة الاقتصاد المصري على الصمود ومواجهة الأزمات، موضحة أن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية يركز على ثلاث قطاعات واعدة هي الصناعة، الزراعة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهناك محور يقاطع مع الثلاث قطاعات وهو سوق العمل المصري، مؤكدة أن مصر لديها ميزة ديموغرافية تتمثل في ارتفاع نسبة الشباب والتي تصل إلى ٦٠% من حجم السكان، وبالتالي فإن أفضل استثمار هو الاستثمار في الشباب، والمهارات حتى تكون أكثر كفاءة وتتواءم مع احتياجات سوق العمل المستقبلية.
- وأضافت على الرغم من أن جميع الدول وقت الأزمات تتجه لتنفيذ برامج وخطط تخفف من تداعيات الأزمات إلا أن مصر هي الدولة الوحيدة التي انتهزت فرصة جائحة كورونا وعكفت على تنفيذ برنامج تطوير وإصلاح مؤكدة أن القوى العاملة في مصر هي أساس منظومة النمو، منوهة عن تحقيق مصر معدل نمو ٩% خلال النصف الأول من العام المالي الجاري، كما حققت جميع القطاعات معدلات نمو موجبة، ولاستدامة هذا النمو نحتاج إلى الاستثمار بشكل أكبر في الشباب والمهارات لأنهم أساس استدامة معدلات النمو.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إنشاء وحدة سياسات سوق العمل التي تنظر إلى جانبي العرض والطلب في سوق العمل، والتخصصات التي يحتاجها هذا السوق سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل وهو ما سينعكس على منظومة التعليم قبل الجامعي والجامعي، والمهارات المطلوبة في القطاعات المختلفة، وتحسين جودة العمالة سواء داخل مصر أو المصدرة للخارج لتكون أكثر تنافسية، خاصة وأن تحديات العاملين في الخارج تعتبر من أكبر مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري.
- وأكدت على أن منصة مجالس المهارات القطاعية في مصر هي مظلة تبدأ بمشروع قوى عاملة مصر ويدخل فيها في نفس الإطار المؤسسي كل الشركاء من القطاع الخاص، أو شركاء التنمية المختلفين، والهدف هو الاستثمار في المستقبل، والاستثمار في أعلى ثروة في مصر وهي العنصر البشري.
- وأكد الدكتور / طارق شوقي، وزير التربية والتعليم، أن هناك دعم وإرادة سياسية غير مسبوقة من القيادة السياسية للدولة نحو إصلاح كلي شامل للمنظومة التعليمية في مصر، مشيرًا إلى إعداد الوزارة منذ خمس سنوات استراتيجية لتطوير التعليم قائمة على خمسة محاور تتمثل في تحسين الجودة، لذلك تم إنشاء الهيئة المستقلة لضمان الجودة، والمحور الثاني تبني مناهج دراسية قائمة على الجداريات، وقد تم تحويل ٨٠% من المناهج الدراسية إلى مناهج مبنية على الجداريات، والمحور الثالث تحسين مهارات المعلمين وقد تم إنشاء أكاديمية لتدريب معلمي التعليم الفني، والمحور الرابع مشاركة أصحاب الأعمال، والمحور الأخير خاص بتغيير الصورة المجتمعية النمطية عن التعليم الفني.

⁶ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=995&lang=ar>

- وأشار الدكتور / خالد العناني، وزير السياحة والآثار، إلى أن تحسين مستوى جودة الخدمات التعليمية السياحية وسد الفجوات المهارية هو أحد الأهداف الإستراتيجية لوزارة السياحة والآثار المدرجة في رؤيتها الإستراتيجية لعام ٢٠٣٠، حيث يهدف محور "الإصلاح التشريعي والمؤسسي" ومحور "تعزيز المشاركة الاجتماعية والموارد البشرية"، حيث يعمل بالقطاع السياحي أكثر من مليون أسرة، إلى التعاون مع الوزارات المعنية في الحكومة علاوة على شركاء التنمية الدوليين من أجل الارتقاء بمنظومة التعليم والتدريب السياحي، وسد الفجوات المهارية، وإعادة صياغة مناهج التعليم السياحي لتتوافق مع المتطلبات الفعلية لسوق العمل، وإنشاء وتطوير مراكز تدريبية متخصصة في المحافظات السياحية، وإعداد الخطط والبرامج التدريبية لتنمية وتطوير الكفاءة الفنية والإدارية للعاملين في مختلف المنشآت والأنشطة السياحية والمواقع الأثرية والمتاحف.
- وأكد على قيام الوزارة باتخاذ الخطوات المبدئية في هذا الشأن بالتعاون مع الاتحاد المصري للغرف السياحية، من خلال ما تعمل عليه حالياً لإنشاء "نظام معلومات سوق العمل" لقطاع السياحة، الذي سيقدم حصراً بالعمالة في قطاع السياحة، ويقدم تحليلاً للمهارات والخبرات المتخصصة المتوفرة، ويقوم بربط التدريب بمنظومة التوظيف، ويقدم الإرشاد الوظيفي.
- وأكدت الأستاذة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، أن تطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والفني والمهني يأتي ضمن أهم أولويات الدولة خلال المرحلة الحالية حيث يسهم في توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة، وتحسين الإنتاجية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتلبية احتياجات المشروعات القومية الكبرى من العمالة الماهرة، فضلاً عن تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال.
- وأشارت إلى أهمية اشراك وادماج القطاع الخاص في تنفيذ وتعميم العمل والخطط المهنية من خلال دوره التشاركي والتنفيذي فيما يتعلق بالتدريب المهني، خاصة في ظل وجود فرص كبيرة للشباب المصري للانخراط في سوق العمل المهني، وذلك لخريجي الجامعات ودون التعليم الجامعي. ولفتت جامع إلى حرص الوزارة على التواصل الدائم مع القطاع الخاص لتحديد المهارات التي تحتاجها مختلف القطاعات لتدريب أيادي مصرية على هذه المهارات لتلبي احتياجات سوق العمل، مشيرة إلى أهمية توسيع نطاق برامج التدريب لتشمل مختلف المهن بكافة القطاعات الإنتاجية.
- وأشارت أيضاً أن الوزارة اشتركت مع مشروع قوى عاملة مصر من خلال الشراكة بين المشروع ومصلحة الكفاية الإنتاجية التابعة للوزارة في برامج دعم القطاع الخاص بمشروع تطوير القوى العاملة وتعزيز المهارات وذلك من خلال برنامج (ابدأ رحلتك) لتوفير فرص توظيف للشباب الباحث عن عمل، وكذلك سد احتياجات المصانع من العمالة اللازمة الماهرة، لافتة إلى أن المصلحة ساهمت في توظيف ٢٠٠ شاب من الباحثين عن عمل في كل من الزقازيق والمحلة بالتعاون مع مشروع تطوير القوى العاملة وتعزيز المهارات.
- وأشارت الأستاذة / شيريهان بخيت، معاون وزير التعاون الدولي للإشراف على ملفات التعاون مع الأمريكتين وأوروبا، إلى التقدم المحقق في إطار اتفاقية "تحفيز التجارة والاستثمار في مصر (تايب)"، الموقعة بين وزارة التعاون الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في نوفمبر الماضي، بهدف تعزيز نمو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم (MSMEs) لتوليد فرص العمل وتحفيز التجارة والاستثمار، حيث أتاح التعديل الخامس إضافة مبلغ ٢٨ مليون دولار، لتصل إجماليها إلى ١٥٥ مليون دولار حتى عام ٢٠٢٦.
- وأكدت على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الحكومة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث تبلغ محفظة التعاون الاقتصادي نحو مليار دولار منذ عام ٢٠١٤، وهو ما أسهم في تنفيذ المشروعات التنموية بمجموعة واسعة من القطاعات؛ بما في ذلك التعليم الأساسي، والتعليم العالي، والصحة، والحوكمة، والقطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة، والسياحة، والزراعة، بالإضافة إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، موضحة أنه يتم العمل في الوقت الحالي على وضع استراتيجية التعاون للخمس سنوات المقبلة بما يعزز الجهود التنموية في مختلف القطاعات.
- وأشارت الدكتورة / دينا كفاي، المستشار الاقتصادي بوحدة الاقتصاد الكلي بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية موضحة أن محور رفع كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، من المحاور المهمة لبرنامج الإصلاحات الهيكلية ويستهدف تطوير منظومة التعليم التقني والفني والتدريب المهني وتفعيل دور القطاع الخاص في هذا مجال، وتحقيق التوافق بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل ودعم تمكين المرأة والشباب وذوي المهارات الخاصة.
- وأشار المهندس / طارق توفيق، وكيل مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية، إلى أهمية توافق آلية العرض والطلب في سوق العمل، وتطوير المهارات لتتوافق مع مستجدات احتياجات سوق العمل المتطورة، خاصة في ظل وجود فجوة بين المهارات المتاحة والمطلوبة في السوق وذلك ليس في مصر فقط ولكن على مستوى جميع دول العالم، مؤكداً أن توافر المهارات اللازمة أحد عناصر جذب الاستثمارات لمصر سواء استثمارات القطاع الخاص أو الاستثمارات الأجنبية.
- وأوضحت السيدة/ ليزلي ريب، مديرة بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر إن الوكالة تلتزم بدعم المبادرات التي تعزز كفاءة ومرونة سوق العمل، والتي بدورها تقلل الفجوة بين مهارات القوى العاملة واحتياجات

سوق العمل وتعزيز فرص العمل للشباب والنساء، وتضم برامجها حافظه متنوعة من مجالات العمل لمساندة الحكومة المصرية في جهودها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، حيث تستثمر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في المجالات المتعلقة بتعزيز كفاءة سوق العمل.

• رئاسة مجلس الوزراء، ٧,٧% معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١.

- أشار تقرير صادر عن مجلس الوزراء، أن معدل النمو الاقتصادي حقق قفزة كبيرة خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ ليصل إلى ٧,٧%، مقارنة بحوالي ١,٧% في الفترة نفسها من العام المالي السابق عليه، وهو ما يؤكد قوة وصلابة الاقتصاد المصري، رغم التحديات التي واجهها خلال العام ذاته، بسبب تداعيات أزمة جائحة كورونا، وجهود الحكومة المبذولة للتخفيف من آثار الجائحة، وسجل معدل النمو الاقتصادي ٣,٣% خلال العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ وفقا للبيانات الختامية، وسط توقعات بارتفاع معدل النمو إلى ٥,٤% خلال العام ٢٠٢٢-٢٠٢١ بدعم النمو الكبير المتوقع في مؤشرات أداء الربعين الأول والثاني من ذات العام.
- وأضاف التقرير أن العديد من الأنشطة الاقتصادية حققت معدلات نمو إيجابية خلال الربع الأخير من العام المالي السابق مثل المطاعم والفنادق، والصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والغاز الطبيعي والكهرباء، كما حافظ العديد من الأنشطة الاقتصادية على معدلات نمو إيجابية خلال فترة أزمة فيروس "كورونا"، وعلى رأسها الاتصالات، وقناة السويس، والأنشطة العقارية وتجارة الجملة والتجزئة والنقل والتخزين، والزراعة، والصحة، والتعليم.
- وأوضح أن قد بلغت الاستثمارات الحكومية ٥٦٨,٤ مليار جنيه خلال السنوات الثلاث الماضية، ٤٣% منها استثمارات تم تنفيذها خلال العام المالي الماضي، ووجهت الاستثمارات منذ انطلاق برنامج الحكومة في يوليو ٢٠١٨ وحتى يونيو ٢٠٢٠؛ لتنفيذ أكثر من ٤ آلاف مشروع تنموي، بتكلفة استثمارية كلية تُقدر بنحو ٦٨٠ مليار جنيه في القطاعات المختلفة، كما تضمن التقرير الإشارة إلى تراجع المتوسط السنوي للتضخم خلال العام ٢٠٢٠/٢٠٢١ عند مستوى ٤,٨% وهو أدنى مستوى له في ١٥ عاما، وتراجع معدل التضخم بمقدار ٨,٦% في ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بالعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.
- وأضاف أن قد نجحت الحكومة في خفض نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة إلى ٧,٤% في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقارنة بـ ٧,٩٥% في العام المالي السابق عليه، وفي هذا السياق، استعرض التقرير جهود تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي، وفي مقدمتها دمج نحو ٧٢٤,٣ ألف شركة من الشركات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي إلى المنظومة الرسمية، وإطلاق المرحلة الأولى لمنظومة الإجراءات الضريبية الموحدة، وتنفيذ مشروع النافذة الواحدة لمصلحة الجمارك، وإطلاق التشغيل التجريبي لمنظومة التسجيل المسبق للشحنات.
- وأضاف التقرير أن هذه الإصلاحات المالية نتج عنها تحقيق إيرادات جمركية بنحو ١١٠,٧ مليار جنيه، منها حوالي ٣٦,١ مليار جنيه في العام ٢٠٢٠/٢٠٢١، وبلغت قيمة ضرائب القيمة المضافة ١٠٦,٥ مليار جنيه، والضرائب العقارية ١٣,١ مليار جنيه تراكميا على مدار الأعوام الثلاثة.
- وأشار التقرير جهود الحكومة لتوسيع قاعدة التمويل بالمشاركة في الصناديق السيادية الإقليمية والدولية، من خلال صندوق مصر السيادي، الذي انضم في يونيو ٢٠١٩ إلى المنتدى العالمي للصناديق السيادية الدولية الذي يضم عددا من الصناديق السيادية لأكثر من ٣٠ دولة، كما تضمن التقرير الجهود المبذولة لاسترداد أراضي الدولة؛ حيث تم تنفيذ ٥ موجات إزالة مكثفة للتعديات على أراضي الدولة، أسفرت عن استرداد ١٣٣,٨ ألف حالة أراضي مستصلحة بإجمالي مساحة ١,٤ مليون فدان، واسترداد ١١٩ ألف حالة بناء على أراض الدولة بإجمالي مساحة ٦١,٢٥ مليون م^٢.
- وأشار إلى إطلاق المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في أبريل ٢٠٢١، وذلك في إطار استكمال التطبيق الناجح للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث تم تحديد ٣ قطاعات إنتاجية ذات أولوية هي الزراعة، والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما تم تشكيل لجنة لإدارة الدين العام وتنظيم الاقتراض الخارجي والحد منه، وكذا جهود ميكنة مراحل الخطة الاستثمارية للدولة، كما تم استحداث معادلة تمويلية؛ لضمان توجيه الاستثمارات العامة للمحافظات الأكثر احتياجا خاصة محافظات الصعيد، مشيرا إلى جهود تطوير شركات قطاع الأعمال العام، بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ١٥,٦ مليار جنيه، خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ – يونيو ٢٠٢١، مثل مشروع تطوير شركة الدلتا للصلب، واستكمال مشروع إعادة هيكلة مصانع شركة كيمما، وفي هذا السياق حققت شركات قطاع الأعمال أرباحا بلغت ٤٥ مليار جنيه منها ١٤ مليارا خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، كما تم سداد مديونيات تاريخية على شركات قطاع الأعمال بحوالي ٣٣ مليار جنيه.
- وعرض التقرير جهود الحكومة لتحفيز الاستثمار الصناعي الخاص؛ حيث تم إطلاق منظومة جديدة لتخصيص وتسعير الأراضي الصناعية، وإطلاق بوابة حكومية موحدة للمستثمرين وخدمات الحجز الإلكتروني للأراضي، كما تم توفير تسهيلات مالية وحوافز إضافية للمستثمرين، منها تقسيط ثمن الأراضي الصناعية، فضلا عن جهود تعميق التصنيع المحلي، وفي هذا الإطار، تم افتتاح ٥ مجمعات صناعية، حيث تم تبسيط الشروط والمستندات المطلوبة للحصول على الوحدات بالمجمعات الصناعية، وكذا تم إنشاء ٣٦٢٥ وحدة بالمجمعات الصناعية صديقة البيئة، وفرت ٢٣,٦ ألف فرصة عمل، وتم إصدار ٣٢ ألف رخصة صناعية، كما عرض التقرير من خلال

الهدف الاستراتيجي الثالث جهود تطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات، وتمت الإشارة خلاله إلى احتضان ١٨٠ شركة ناشئة لتعزيز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، وتوفير ١٦٢ ألف فرصة عمل، إلى جانب ذلك، تناول التقرير نمو حركة الملاحة في قناة السويس، حيث بلغت قيمة الإيرادات خلال الأعوام الثلاثة الماضية نحو ٢٨٤,٢ مليار جنيه، وبلغ عدد السفن العابرة لقناة السويس نحو ٥٦٨٤١ سفينة.

- وأشار التقرير إلى تسجيل ٢٥,٦ ألف علامة تجارية، وبلغت قيمة الاستثمارات المنفذة في المناطق التجارية واللوجستية نحو ١٤ مليار جنيه، وفي مجال الترويج والتشيط السياحي، شاركت الحكومة في ٥٣ مؤتمراً وفعالية دولية، وأقيم ٨٧ حدثاً ومهرجاناً محلياً، كما تم إطلاق ٣٨ حملة ترويجية مشتركة، وبلغت الطاقة الاستيعابية للمشروعات الفندقية التي تم افتتاحها ٥١٢٦ غرفة فندقية، و١٥,٥ ألف وحدة للإسكان السياحي.
- وفي مجال التطوير المؤسسي لدعم مناخ الأعمال وجذب الاستثمار، أشار التقرير إلى افتتاح وبدء تشغيل ٥ مراكز جديدة لخدمات المستثمرين، وتطوير وميكنة أكثر من ٣٦ خدمة وإتاحة تقديمها للمستثمرين، واحتفظت مصر بمركزها كأكبر ملتقى للاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الأفريقية لعام ٢٠٢٠، وذلك للعام الثاني على التوالي، وبلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل للقطاعات الاستثمارية غير البترولية خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ وحتى يونيو ٢٠٢١ نحو ٢٣,٦ مليار دولار والذي يمثل ٥١,٢% من إجمالي التدفقات للداخل، كما تمت إتاحة ٥٨١٦ فرصة استثمارية، و٢٧٢٠ فرصة استثمار صناعية، وتم إصدار أكثر من ٤٠ ألف ترخيص مزاولة نشاط للمشروعات الاستثمارية.
- وأشار أيضاً إلى برنامج تنمية القدرات التصديرية، الذي يهدف إلى تنمية الصادرات الصناعية وتنمية القدرات التصديرية للقطاع الزراعي، وتنمية صادرات التعهيد، وتطوير قطاعي النقل البحري والنهري والتوسع في خدمات التأجير التمويلي، وفي ضوء ذلك تمت الإشارة إلى إعادة تشكيل المجلس الأعلى للتصدير، وفي هذا الصدد تم التنويه إلى برنامج تنمية الصادرات المصرية، حيث استفادت ٦٠٧١ شركة من برنامج رد أعباء التصدير، بمخصصات بلغت ١١,١٦ مليار جنيه، منها ٣,٩ مليار جنيه في العام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١، وإتاحة ١٠٢١ فرصة استثمارية.
- وبلغت قيمة حجم المنصرف من برنامج رد الأعباء التصديرية خلال العام ٢٠٢٠-٢٠٢١، ٢١,٧ مليار جنيه، وبذلك يبلغ إجمالي المنصرف نحو ٢٨,٩ مليار جنيه متضمنة مبادرات صرف متأخرات المصدرين التي أطلقتها الدولة، كما تم حل ٤٧٥ نزاعاً ومشكلة تتعلق بالاستثمار والترويج لنحو ١٩٠ مشروعاً استثمارياً.
- وبلغ إجمالي قيمة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية خلال الـ ١١ شهراً الأولى من العام ٢٠٢١، ٢٩,٨٧ مليار دولار، مقارنة بنحو ٢٢,٨٦٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من ٢٠٢٠، وبلغ معدل نمو الصادرات الزراعية ١٤%، وبلغت صادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٤,٦ مليار دولار.
- وأوضح التقرير جهود الحكومة لتطوير الأداء الحكومي والمؤسسي ومواجهة الفساد؛ بهدف تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وميكنة وتطوير الخدمات المقدمة للمصريين بالخارج، وتحديث البنية المعلوماتية للجهاز الإداري للدولة، وتحقيق الإصلاح المؤسسي، والذي تم خلاله الإشارة إلى تطوير ١٥٤٥ مكتب صحة لاستدامة تسجيل المواليد والوفيات، إلى جانب جهود ميكنة وتطوير الخدمات المقدمة للمصريين بالخارج استفاد ٤,٩ مليون مواطن منها ومن منظومة الشباك الواحد للمصريين بالخارج بكافة المصالح والوزارات والجهات الحكومية كما استفاد من منظومة حل المشاكل والمعوقات التي تواجه المصريين بالخارج ١,٦ مليون مواطن.
- وتم إطلاق مبادرة "اسأل واقتراح" لتلقي مشاكل ومقترحات المصريين بالخارج، كما تم تطوير الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين؛ حيث طبقت ١١١ محكمة منظومة إدارة ملفات القضايا المدنية (النظام الموحد) في ١٩ محافظة، فضلاً عن العمل الفعلي في برنامج متابعة القضايا وميكنة ٣٨ من مكاتب خبراء وزارة العدل، والانتهاه من إنشاء ١١ محكمة جديدة، ورفع كفاءة وميكنة ١٤ مقراً تابعاً لمصلحة الطب الشرعي.
- واستعرض التقرير جهود وزارة الداخلية في تطوير الخدمات الحكومية، حيث تم تركيب ما يزيد على ٧ ملايين ملصق إلكتروني على مختلف المركبات، مع مواصلة جهود تفعيل العديد من الخدمات الإلكترونية الجماهيرية في مختلف المجالات الأمنية، كما تم استحداث منظومة لاستخراج مصدرات قطاع الأحوال المدنية من خلال ماكينات ذكية، إلى جانب إنشاء عدد من المباني؛ بهدف تطوير المؤسسات الشريفة وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطن، وتطوير ما يقرب من ٢٠٧ أقسام ومراكز شرطة، والعديد من نقاط الشرطة بمختلف مديريات الأمن، وكذا تطوير ٢٨٢ مقر خدمات أحوال مدنية في مختلف المحافظات، وكذا ٤٤ قسم جوازات بإجمالي ٢٥١ قسم.
- وأشار التقرير إلى جهود بناء وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري للدولة؛ حيث تولي الحكومة اهتماماً كبيراً بتنمية القدرات البشرية وتطوير مهارات العاملين بالجهاز الإداري للدولة؛ من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث تم تنظيم العديد من البرامج التدريبية مثل تدريب الموظفين والقيادات العليا والوسطى وبرنامج تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية وغيرها، استفاد منها ٤٢٨٧٧ موظفاً، كما أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية جائزة مصر للتميز الحكومي ٢٠٢٠ للعام الثاني على التوالي، وتضمنت النسخة الثانية زيادة أعداد جوائز التميز وأعداد المتدربين وأنشطة التوعية بالجائزة، كما قامت الوزارة بإنشاء وحدة لدراسات الجدوى مع القطاع الخاص والأهلي، ووحدة لتكافؤ الفرص، وفي الإطار نفسه، تم إطلاق مشروع "رود ٢٠٣٠"، الذي يهدف إلى تمكين الشباب من تأسيس المشروعات الخاصة، والعمل على تكريس ودعم دور ريادة الأعمال في تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه إلى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) إلى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل للمؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر: ٨

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

الأستاذة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، 7.8 مليار جنيه تمويلات جهاز تنمية المشروعات في ٢٠٢١.

- أشارت الأستاذة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة ورئيس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، إلى أن قد ضخ الجهاز تمويلات بلغت ٧,٨ مليار جنيه لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر خلال ٢٠٢١ مقابل ٤,٥ مليار جنيه خلال ٢٠٢٠ بزيادة تتجاوز ٧٠%، وذكرت أن حجم تمويلات الجهاز سيرتفع بشكل كبير خلال العام الجاري نتيجة ضم تمويلات المشروعات المتوسطة إلى الجهاز.
- وشارت إلى أن الجهاز يسعى لتنفيذ استراتيجية الدولة من خلال توفير التمويل اللازم لإقامة مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، إلى جانب ما يتعلق بتسويق منتجات تلك المشروعات، وتنفيذ برامج تدريب متنوعة لصفقات مهارات العاملين بتلك المشروعات.
- وكشفت عن تعديل السياسية الائتمانية لجهاز تنمية المشروعات ومراجعتها مع البنك المركزي وجرى إقرارها في أكتوبر الماضي، ووفق القواعد الجديدة سيصل الحد الأقصى للتمويل المقدم من الجهاز إلى ٣٠ مليون جنيه لبعض الأنشطة من المشروعات المتوسطة.

⁸ [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

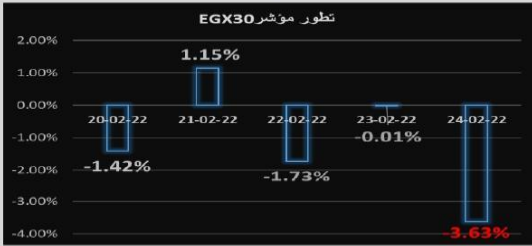
⁹ <https://www.youm7.com/story/2022/2/12/3-3-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%A7-%D9%81%D9%89-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9/5652409>

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

\$



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

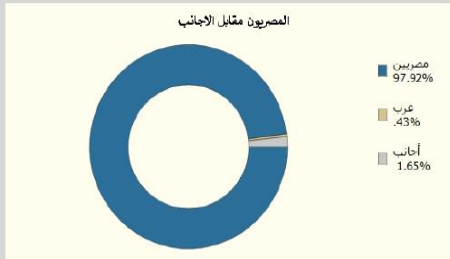
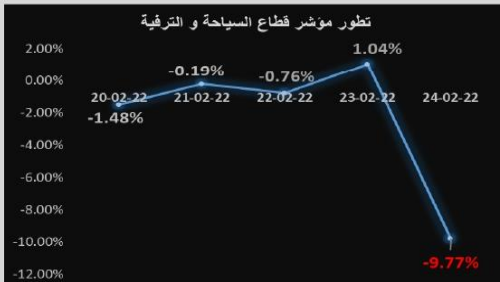
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكبر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضا بنسبة -٣,٦٣% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة -١,٤٢% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -٩,٠٢% مقارنة بنسبة -١,٥٢% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضا اليوم الخميس بنسبة -٣,٥٧% مقارنة بنسبة -١,٠٢% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -٩,٧٧% مقارنة بنسبة -١,٤٨% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

▪ انفوجراف (١) يوضح تقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذي يشير إلى أن قطاع الاتصالات الأعلى نمواً بين قطاعات الدولة في ٢٠٢٠/٢١ بنسبة مساهمة ٥%:



المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، نوفمبر 2021



قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مجلس الوزراء المصري
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

